الأمم المتحدة

DP/2006/21

Distr.: General
21 March 2006
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦
١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جنيف
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

تقرير مدير البرنامج

موجز

يشتمل هذا التقرير على تقييم للتقدم الذي أحرزته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ إطار التعاون الثالث للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

عناصر اتخاذ القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

(أ) أن يحيط علما بالتقرير ويشجع مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال التقييم القطري المشترك والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بهدف إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تشجيع جميع البلدان الميسورة على التبرع لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (الذي كان يُعرف في السابق باسم صندوق التبرعات من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب)، والذي يندرج الآن في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.

170406 170406 06-27965 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٣
ثانيا – أهداف البرنامج ومجالات التدخل	٧-٨	٤
ثالثا – منجزات محددة	٩-٧٩	٥
ألف – المنبر ١: إعداد السياسات، والبحوث، والحوار، وتعميم التعاون	١٠-٣٢	٥
باء – المنبر ٢: تهيئة بيئات وآليات تمكن من توسيع نطاق التعاون في مجال الأعمال التجارية وعمليات تبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب من أجل تخفيف حدة الفقر	٣٣-٥٣	١٢
جيم – المنبر ٣: تشجيع بلدان الجنوب على تبادل المعارف والحلول الإنمائية	٥٤-٦١	١٨
دال – الأولويات الأخرى المستجدة: التصدي لمخاطر الكوارث والتعافي من آثارها	٦٢-٧٩	٢٠
رابعا – الموارد	٨٠-٨٤	٢٤
خامسا – خاتمة	٨٥-٨٨	٢٦

أولا – مقدمة

١ – شكلت الشواغل التي أثارها اختلاف وقع التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الجنوب، محور صياغة إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧). فبينما حققت بعض البلدان طفرات واسعة في مجال التنمية البشرية، لأسباب تعود، في جزء منها، إلى تأني هذه البلدان في الانفتاح على قوى العولمة، كانت الكيفية التي تقدم بها المساعدة إلى بلدان أخرى تعرضت لنكسات محبطة، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نموا، هي المسألة الأشد إلحاحا. وبالرغم من التغيرات الجغرافية في مجالي التجارة والاقتصاد، التي تسلم بشكل واضح بالمكاسب المتعاظمة التي حققتها الاقتصادات الكبرى في الجنوب، تحظى بنفس القدر من الاعتراف وتثير قدرا مساويا من القلق أيضا للمجتمع الدولي، الأعداد الكبيرة من البلدان النامية التي عجزت عن تحويل ميزاتها النسبية إلى منافع ملموسة.

٢ – وفي إطار إيجاد حل لهذا الخلل يركز إطار التعاون الثالث عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على النموذج الإنمائي الناشئ، الذي ينطوي على فرص عظيمة لتحقيق نتائج محسوسة بالنسبة للبلدان الراغبة في التعاون على تجميع الموارد واقتسام الخبرات والتعلم من الأقران، والقادرة على فعل ذلك، استنادا إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ – ويتمثل أحد الجوانب الواعدة لهذا التغير الذي تشهده أساسيات التنمية، في الاقتصادات التي تتميز بمعدلات نمو ثنائية الأرقام، بلغ متوسطها ١١ في المائة خلال العقد الماضي، في مجال التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ ومعدلات نمو إجمالي في الناتج المحلي لبعض مناطق الجنوب فاقت مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو؛ وفي قيام كيانات جنوبية متعددة الجنسيات برزت من حيث عددها وتزعمها لبعض مجالات الاقتصاد العالمي.

٤ – وهناك مثال آخر لحدوث تغير في أساسيات التنمية له تأثير على تنفيذ إطار التعاون الثالث، هو وجود نطاق واسع من أُطر السياسات الإنمائية المجربة والمؤسسات والقدرات البشرية والتكنولوجية العالمية المستوى، التي يمكن استنفارها بيسر للمساعدة على تأسيس طراز أكثر دينامية من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعكس هذا التغير في الأساسيات أيضا حقيقة أن بلدانا كثيرة في الجنوب قد تولت زعامة مجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرات التصنيع.

٥ – وأخيرا، يتأثر تنفيذ إطار التعاون الثالث بازدياد تعقد التحالفات الاقتصادية والشراكات التي تضم وتجمع الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦ - وتشير هذه التحولات في المسلمات إلى ظهور خارطة جديدة تتزايد فيها قدرات الجنوب لتفتح نافذة جديدة تتيح الفرصة أمام البلدان كي تعمل بشكل جماعي من خلال اقتسام الخبرات، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتجميع الموارد بغية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق الجنوب بأكمله.

ثانيا - أهداف البرنامج ومجالات التدخل

٧ - يستجيب إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧) لهذه الاتجاهات الناشئة والأساسيات المتغيرة. ولتحقيق هذه الغاية تتمثل الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أثناء تنفيذ هذا البرنامج فيما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى البلدان النامية في معالجة المسائل المثيرة للاهتمام المشترك فيما بينها وفي أُطر بنيات متعددة الأطراف، بهدف تسريع وتيرة التنمية من خلال النهج المشتركة بين بلدان الجنوب في ما يتعلق بالتنمية؛

(ب) زيادة التأكيد على إقامة أو تعزيز آليات ذاتية ومنابر الاكتفاء بدلا من دعم المنتديات والمؤتمرات المخصصة؛

(ج) تحويل الوحدة الخاصة إلى مركز مشترك بين بلدان الجنوب لإدارة المعارف، كي يكمل نظم البرنامج الإنمائي العالمية للمعارف ويربط بعضها بعضا، فضلا عن نُظم مؤسسات الأمم المتحدة والبلدان النامية والمنظمات المانحة.

٨ - هناك ثلاثة منابر للسياسات ودعم التشغيل من عناصر بناء الإطار الجديد، تتمثل في:

(أ) منبر لدعم حوار السياسات ومتابعة المؤتمرات الرئيسية المشتركة بين الحكومات، مع التركيز بوجه خاص على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره محركا لفعالية التنمية؛

(ب) منبر للمساعدة على تهيئة بيئة مواتية وآليات لشراكات القطاعين العام والخاص من أجل استدامة تعاون الأعمال التجارية والتبادلات التكنولوجية فيما بين مناطق الجنوب؛

(ج) منبر لدعم قيام نظام محكم للمعلومات من أجل إدارة واقتسام المعارف الإنمائية على نطاق الجنوب بأكمله.

ثالثا – منجزات محددة

٩ – يتناول هذا الجزء بشيء من التفصيل ما تم إنجازه من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز حوار السياسات وشراكات القطاعين العام والخاص من أجل تنمية القطاع الخاص، والجهود الرامية إلى تحويل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مركز لإدارة المعارف المتعلقة بهذا التعاون. ونظرا إلى أن هذا التقرير يلقي الضوء على النتائج التي تحققت في منتصف مدة تنفيذ إطار التعاون الثالث، تتعين الإشارة إلى أن كثيرا من المبادرات المعروضة أدناه تمثل أعمالا جارية، تركز على بناء شراكات شاملة على قواعد عريضة؛ وصياغة ترتيبات مشتركة بين القطاعين العام والخاص؛ وإقامة آليات ذاتية الاكتفاء. ويتعين النظر إليها كعناصر بناء هامة تشكل أساس المنابر العالمية الثلاثة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يشتمل عليها الإطار الحالي. وستمكن هذه المنابر الوحدة الخاصة وشركاءها، في نهاية المطاف، من تقديم خدمات مشتركة ملموسة إلى نطاق واسع من العملاء في الجنوب، ضمن الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف – المنبر ١: إعداد السياسات، والبحوث، والحوار، وتعميم التعاون

إمدادات السياسات

١٠ – نظمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالاشتراك مع قيادات قوة العمل المعنية بمشروع الأمين العام للألفية، عقد الدورة الرابعة عشر للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد خصصت جزءا من اجتماع اللجنة لإلقاء الضوء على قيمة ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وجرت مناقشة آراء الخبراء حول دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تخفيف حدة الفقر، ومكافحة الإيدز، وتحسين إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة، وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، ثم نشرت تلك الآراء في طبعة عام ٢٠٠٥ من مجلة *Cooperation South* (تعاون الجنوب). ووزعت المجلة فيما بين جميع البلدان النامية في صورتها المطبوعة، بجانب إتاحتها على شبكة الإنترنت في http://www.undp.org/ssc.

١١ – ونظرا إلى التسليم بأن تحويلات طوائف المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تفوق التدفقات الأخرى للاستثمارات الأجنبية إلى العديد من البلدان النامية، فقد سعت الوحدة الخاصة إلى استكشاف خيارات السياسات المتعلقة بتوجيه المزيد من هذه التحويلات نحو

الأهداف الإنمائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، شاركت الوحدة في استضافة اجتماع مائدة مستديرة لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تؤديه التحويلات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كجزء من مبادرة لوضع استراتيجية في إطار البرنامج الإنمائي. وتمخض ذلك الاجتماع عن صياغة شراكات هامة مع مصرف التنمية الآسيوي ومعهد الأرض بجامعة كولومبيا، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي. وتهدف هذه الشراكات إلى فحص التدابير المتعلقة برفع مساهمة التحويلات في التنمية.

١٢ - وكانت الوحدة الخاصة قد ساهمت قبل ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في شراكة مع مصرف التنمية الآسيوي وحكومة الفلبين، في رعاية مؤتمر انعقد في الفلبين، بمشاركة مصرف التنمية الآسيوي والصندوق الاستثماري المتعدد الأطراف التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، حول ''تحويلات المهاجرين وتخفيف حدة الفقر: التعلم من التجارب والآفاق الإقليمية''.

١٣ - وتقاسم المشاركون من أمريكا اللاتينية في ذلك المؤتمر، مع نظرائهم من شرق آسيا، أفضل الممارسات المتعلقة بجمع البيانات وخيارات السياسات بشأن خفض تكاليف التحويلات بين أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تقاسم المشاركون من جنوب شرق آسيا أفضل الممارسات في مجال تدريب العاملين القادمين من وراء البحار ومعاملة الحكومات لهم في البلدان المصدرة للعمالة. وشملت الجوانب الأخرى التي ألقي عليها الضوء في المؤتمر، أفضل الممارسات التكنولوجية من الفلبين، كبرنامج 'G-Cash'، لشركة غلوب تيليكوم، المستخدم في إرسال التحويلات عبر الهواتف النقالة، وأفضل الممارسات من الأمريكتين حول الصلة بين تحويلات المهاجرين والتمويل المتناهي الصغر. وشاركت الوحدة الخاصة أيضا في رعاية دراسة أُجريت في شراكة مع اليونيسيف حول الآثار الاجتماعية (غير المالية) للتحويلات والهجرة.

١٤ - وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى دراسة خيارات السياسات بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعت الوحدة الخاصة عددا من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى إجراء بحوث حول الجوانب المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمالها، بهدف تجميع ''تقرير عن الجنوب''، حسب ما دعا إليه اجتماعا قمة بلدان الجنوب الأول والثاني[(١)].

(١) برنامج عمل هافانا، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون (A/55/74)، وخطة عمل الدوحة (G-77/SS/2005/2)، الفقرة ٨٤.

١٥ - وصدرت عن التعاون مع المنتدى الدولي، وهو تجمع لمفكرين من الجنوب مقره في بيرو، ورقة مفاهيم تقدم خريطة طريق للتعاون المستقبلي فيما بين بلدان الجنوب، في سياق أوسع للعلاقات الدولية على صعيد العالم. وتقدم الورقة معلومات عن المداولات الجارية، حول تنقيح استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بناء على طلب من الدورة الرابعة عشر للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقودة عام ٢٠٠٥[٢]. ويوفر بحث مماثل، أجرته الوحدة الخاصة، معلومات عن المناقشات الدائرة فيما بين أعضاء مكتب اللجنة الرفيعة المستوى، حول دور اللجنة وهيكلها مستقبلا.

تقديم الدعم إلى حوار السياسات

١٦ - استجابة لضرورة صياغة البلدان النامية لنُهج إنمائية فعالة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حققت الوحدة الخاصة عددا من النتائج الإيجابية من خلال أشكال الدعم المالية وغير المالية التي وفرتها لاجتماعات مجموعة الـ ٧٧، فضلا عن اجتماعات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تعزيز حوار السياسات فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وأفضى الدعم الذي تلقته مجموعة الـ ٧٧ في عقد اجتماع قمة بلدان الجنوب الثاني، إلى اتخاذ مجموعة الـ ٧٧ لإجراءين هما: صياغة خطة عمل جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتأسيس صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية. وتعهدت دولة قطر بالتبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار للصندوق، كما تعهد كل من الصين والهند بالتبرع بمليوني دولار. وقدمت الوحدة الخاصة أيضا الدعم لمجموعة الـ ٧٧ في عقد اجتماع فريق خبرائها في كينغستون، جامايكا، يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بغية إلقاء الضوء على الأولويات الإنمائية للجنوب، وتقديم المشورة إلى وزراء المجموعة المشاركين في المناقشات خلال الدورة الستين للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، قدمت الوحدة الخاصة الدعم إلى اجتماع عقده وزراء تجارة أقل البلدان نموا في باراغواي، أثناء تحضيرهم للمفاوضات التي جرت في مؤتمر منظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٨ - وكمتابعة للاجتماع الدولي بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بورت لويس، موريشيوس، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قدمت الوحدة الخاصة الدعم إلى اجتماع عقده اتحاد جامعات الدول

(٢) تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/39)، المقرر ١/١٤، البند ١٣.

الجزرية الصغيرة النامية في كينغستون، جامايكا، خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وكان من بين نتائج هذا الاجتماع إعداد الدستور الذي يحكم عمل اتحاد الجامعات، ومذكرات تفاهم بين الجامعات الأعضاء فيه وبرنامج عمل عام ٢٠٠٥.

١٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، شاركت الوحدة الخاصة في رعاية المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا المعني بالآثار الإنمائية لتحويلات المهاجرين. وشاركت في المؤتمر الذي انعقد في كوتونو، بنن، المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا ودول نامية غير ساحلية ودول جزرية صغيرة نامية. وبعد أن نوقشت مسائل من قبيل توفير خدمات رسمية للتحويلات، وخفض رسوم التحويلات المرتفعة، وإتاحة إمكانية الحصول على خدمات مالية مأمونة، وخيارات السياسات المتعلقة بتعزيز تأثير التحويلات على التنمية، أصدر المؤتمر الوزاري إعلانا وزاريا جرى فيه حث كل من البلدان المستقبلة للمهاجرين وبلدانهم الأصلية على تهيئة بيئة أكثر مواءمة للمهاجرين تشتمل على آليات لنقل تحويلاتهم تتسم بالأمان وفعالية التكلفة.

٢٠ - ولكي تتحقق هذه الأهداف طلب الوزراء ورؤساء الوفود من أقل البلدان نموا أن تقوم المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة بتأسيس مرصد دولي لتحويلات المهاجرين إلى هذه البلدان، على أن يكون هذا المرصد مركزا لجهود توثيق وتوزيع المعلومات المتعلقة بتدفقات التحويلات وبأفضل الممارسات والمسائل ذات الصلة، مع البحث عن سُبل لتحسين خدمات التحويلات وتعزيز تأثيرها على التنمية.

البحث

٢١ - نظرا إلى تزايد مشاركة أطراف فاعلة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، استدعت التعقيدات التي طرأت على المسائل، نتيجة لذلك، قيام الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز عملها في مجال البحث والتحليل. وصدر تبعا لذلك تكليف بدراسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل القارة الأفريقية وداخل القارة الآسيوية.

٢٢ - وسيكون من شأن الدراسات، التي ستنشر في وقت لاحق من هذا العام، إلقاء الضوء على طبيعة ونطاق الأنشطة المشتركة بين بلدان الجنوب الناشئة عن تنفيذ مختلف المعاهدات الإقليمية في أفريقيا وآسيا. وتشرح أيضا هذه الدراسات بمزيد من التعمق المبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يأتي معظم الدعم الذي تتلقاه من

المنظمات الدولية في مجال معالجة التحديات التي تواجهها مجموعات البلدان. وتتمثل الفئة الثالثة من المبادرات التي تشرحها الدراسات في البرامج التي يحركها القطاع الخاص في ''مثلثات النمو'' بآسيا. واستنادا إلى هذه الدراسات وغيرها من الدراسات التي ستجرى فيما بعد بمناطق أخرى تعمل الوحدة الخاصة على توفير المواد المرجعية عن الترتيبات المؤسسية والفرص المتعلقة بتعزيز التفاعل بين بلدان الجنوب، على مستوى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ضمن الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٣ - انتقلت بنود جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، خلال السنة الماضية، إلى موقع الصدارة في الخطاب المتعلق بالتنمية. وسلم مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بفعالية هذا التعاون وأبرز أهميته في مجال التنمية وشجع على تعزيزه. ولم تكتف البلدان النامية، في مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، بالتعهد فقط بتكثيف الجهود المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل ومضت إلى تأسيس صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية من أجل تمويل هذه الجهود.

٢٤ - وعمدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من منطلق وفائها بأهدافها المتعلقة بالشراكات، إلى التعاون مع الوحدة الخاصة على إقامة تعاون أوثق مع البلدان النامية التي تقدم مساعدة إنمائية إلى أمم أخرى في الجنوب. وأبرز مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، المنعقد في غلينغل باسكتلندا، أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا، وحث على تقديم الدعم الدولي إلى الشراكة الجديد من أجل تنمية أفريقيا. ويعتبر هذا الاعتراف من قبل قادة العالم مؤشرا على التقدم المحرز في الجهود الطويلة الأجل التي تبذلها الوحدة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عاملا مهما في تشكيل صيغة أكثر شمولا للعولمة.

٢٥ - واستجابة لضرورة وجود شبكة أقوى وأوسع من مراكز التنسيق فيما بين بلدان الجنوب، تضم القطاع الخاص والمجتمع المدني حسب ما أعادت تأكيده اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الرابعة عشرة عام ٢٠٠٥[٣]،عمدت اللجنة الخاصة إلى الشروع في إعادة تنشيط شبكة مراكز التنسيق فيما بين بلدان الجنوب وتوسيعها، ابتداء من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البالغ عددها ١٥ بلدا.

(٣) تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/39)، الفقرة ٩.

٢٦ - وشهد شباط/فبراير ٢٠٠٦ استضافة الوحدة الخاصة لحلقة عمل توجيهية للمستشارين الوطنيين في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين تم الاستعانة بهم لاستكشاف إقامة نقاط الاتصال المناسبة في كل بلد من البلدان الأعضاء، بين مراكز التنسيق في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، فضلا عن المجتمع المدني. وبعد أن أجرى هؤلاء المستشارون دراسة استقصائية وحددوا نقاط الاتصال، وهي منظمات جامعة في معظمها، وُجهت إليهم الدعوة لزيارة معهد غانا للدراسات الإدارية والإدارة العامة، في أكرا، من أجل المشاركة في المرحلة الابتدائية لإنشاء شبكة متعددة الشراكات لمراكز التنسيق، من أجل تعزيز تدابير التعاون والشراكات عبر الحدود في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجري أيضا، من خلال العملية نفسها، تأسيس شبكة تتكون من مراكز تنسيق حكومية ومنظمات جامعة رئيسية في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمثل قيام شبكة مراكز الاتصال في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تشكل مرتكزا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية حسب ما حدده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بداية المرحلة الأولى في استراتيجية ترمي إلى إعادة تنشيط وتوسيع نظام مراكز التنسيق على نطاق الجنوب بأكمله.

٢٧ - وتضمنت جهود الوحدة الخاصة الرامية إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمل البرنامج الإنمائي، عقد دورات تدريبية منتظمة تشارك فيها مجموعات من موظفي الفئة الفنية الجدد في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي على نطاق العالم، كجزء من الأحداث التعليمية التي ينظمها مركز الموارد التعليمية في مكتب الشؤون الإدارية. وساعدت الوحدة الخاصة على إدماج الأسئلة التقييمية المتعلقة بتطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في استبيان إلكتروني يستخدمه البرنامج الإنمائي لأغراض التبليغ عن تنفيذ إطاره التمويلي المتعدد السنوات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوحدة الخاصة من أجل إلقاء الضوء على الأماكن التي يتناسب فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام التقييمات القطرية المشتركة، وخطة عمل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ومن المتوخى أن يتم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل أفضل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية من خلال الصكوك المتعلقة بالبرمجة والتقييم وإعداد التقارير.

٢٨ - وقامت الوحدة الخاصة أيضا، بالإضافة إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المبادئ التوجيهية وصكوك البرمجة، بإيفاد أحد الموظفين إلى المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك، وموظف آخر إلى المركز الإقليمي في جوهانسبرغ، من

أجل مواصلة نشر أفكار واستراتيجيات البرنامج الإنمائي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٩ - وفي محاولة لرفع درجة الوعي على نطاق واسع بقيمة النهج الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، خططت الوحدة الخاصة لإعلان يوم الأمم المتحدة السنوي الثاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستضافته، بالمقر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وألقى الحدث الضوء على موضوع ''الاحتفاء بالجنوب الشامل: التنوع والإبداع''، في احتفال بديع اشتمل على فقرات من الموسيقى والرقص والفنون، قدمها فنانون من بلدان الجنوب. وتضمن الاحتفال أيضا بيانات ألقيت تشريفا للبلدان التي ساهمت في تمويل جهود الإغاثة الموجهة إلى البلدان المتضررة بأمواج تسونامي في آسيا، من خلال صندوق التبرعات من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الذي تغير اسمه فيما بعد إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب). وأتاح موضوع الحدث للوحدة الخاصة الفرصة للترويج للصناعات الإبداعية باعتبارها محركا ابتكاريا من محركات التنمية.

٣٠ - وأدى التعاون بين لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي إلى إعداد استبيان يستخدم في جمع البيانات عن تدفقات المساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب. وستسهم الاستنتاجات في إعداد تقارير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقارير البنك الدولي المالية وغير ذلك من المنشورات.

٣١ - وخلاصة القول هي إن الوحدة الخاصة خطت خطوات واسعة، من خلال الأنشطة الوارد ذكرها في هذا الجزء، تجاه تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، من خلال إشراك وكالات الأمم المتحدة في المبادرات الاستراتيجية، كبرنامج تحويلات المهاجرين الذي يجمع بين مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي، من أجل استكشاف وسائل أفضل لتوجيه التحويلات نحو الأغراض الإنمائية. وبالمثل، فيما يتعلق بالصناعات الإبداعية، أشركت الوحدة الخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالإضافة إلى الشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني، في عملية لإيجاد وسائل استراتيجية لاستخدام الأصول الإبداعية والثقافية في الجنوب من أجل التنمية.

٣٢ - ويتمثل الهدف الأسمى في المرحلة التالية من تنفيذ إطار التعاون الثالث، في تحقيق الاتساق بين جميع الأنشطة المتصلة بالسياسات الإنمائية والحوار والبحوث وتعميم التعاون، في إطار منبر مؤسسي مفرد يطلق عليه اسم المنتدى العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب.

باء – المنبر ٢: تهيئة بيئات وآليات تمكن من توسيع نطاق التعاون في مجال الأعمال التجارية وعمليات تبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب من أجل تخفيف حدة الفقر

تهيئة بيئة تفضي إلى تطوير تنظيم المشاريع والتعاون على صعيد القطاع الخاص وتبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب من أجل تخفيف حدة الفقر

٣٣ – أقامت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عددا من الآليات المؤسسية من أجل الاستجابة للملاحظة الواردة في تقارير الأمين العام التي صدرت مؤخرا، بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمتمثلة في أن خطط العمل بين بلدان الجنوب لا تنفذ بشكل مناسب. وتشكل الآليات الجديدة تعزيزا للدور الحفاز الذي تؤديه الوحدة الخاصة في تجميع القدرات المؤسسية والجمع بين شتى الشركاء من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها تنفيذا متسقا، على أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للأطراف.

٣٤ – وكانت الوحدة الخاصة قد شرعت في تأسيس المؤسسة العلمية العالمية في أفريقيا، في شراكة مع مجموعة المبادرة العلمية بمعهد الدراسات العليا في جامعة برينستون، نيوجيرسي، استجابة منها للتأكيدات التي أوليت للتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، في مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ الذي عقد بشأن الموضوع نفسه، في دبي، عام ٢٠٠٢. وتمثل المؤسسة العلمية العالمية آلية مصممة لتعزيز القدرات المؤسسية الضرورية لتنمية النظم الابتكارية التي من شأنها تحفيز التنمية التي يحركها القطاع الخاص. وستقوم المؤسسة بإيفاد علماء ومهندسين من البلدان المتقدمة علميا للعمل في مؤسسات بحثية بالبلدان النامية لفترات مدتها عام واحد، من أجل المشاركة في عمليات البحوث والتدريب التعاونية.

٣٥ – وعمل العلماء الذين شاركوا في حلقة العمل، التي نظمتها مجموعة المبادرة العلمية وأكاديمية العلوم الأفريقية، في نيروبي، كينيا، على إعداد ترتيبات ترمي إلى وضع مكونين مركزين من مكونات المؤسسة العلمية العالمية هما: مؤسسة علمية مشتركة بين بلدان الجنوب يتم من خلالها إيفاد الحائزين على زمالة المؤسسة العلمية العالمية من البلدان النامية للعمل في مؤسسات في بلدان نامية أخرى، ومؤسسة علمية من مهاجري الشتات، يتم من خلالها إيفاد المهاجرين الأفارقة للعمل في مؤسسات في بلدانهم الأم أو مناطق أخرى في أفريقيا. وأوضح تقييم الطلب على خدمات المؤسسة العلمية العالمية في أفريقيا، أجراه علماء أفارقة وشركاء آخرون لهم، أن الاستجابة وسط العلماء كانت إيجابية للغاية ووفرت الإرشاد فيما يتعلق بالخطوات العملية اللازمة للتنفيذ.

٣٦ - وقامت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في شراكة مع مشروع العلوم والتكنولوجيا التابع لمركز بيلفير للعلوم والشؤون الدولية، التابع لكلية جون كيندي لعلوم الإدارة بجامعة هارفارد، بالتفاوض على تأسيس آلية معنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين بلدان الجنوب، يكون من شأنها تيسير إمكانية تقديم عمليات البحوث والتدريب التي تجري حاليا في هارفارد، فيما يتعلق بدور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية، إلى مواقع مختارة من الجنوب. ومن المتوخى أن تؤدي هذه المبادرة إلى إعداد استراتيجيات إنمائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في الجنوب تستند إلى العلوم والتكنولوجيا. وسيجري بشكل مبدئي تنفيذ نموذج تجريبي للآلية في جامايكا، لصالح الجماعة الكاريبية، على أن يجري محاكاته في شرق وغرب أفريقيا، ومن ثم في مناطق أخرى في الجنوب. وسيمثل هذا المرحلة الثانية للاستراتيجية التي تهدف إلى التأثير على بيئة السياسات من أجل إدراج تطبيقات العلوم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للجنوب.

٣٧ - شكلت الاستراتيجيات التي اعتمدت لحفز تبادل المعارف والخبرات بين مناطق الجنوب عاملا مركزيا في النهج الذي تتبعه الوحدة الخاصة في مجال تطوير المؤسسات الخاصة في بلدان الجنوب. وكان الهدف من هذا النهج تشجيع إصلاح السياسات والمؤسسات بغية تهيئة بيئة مؤاتية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التجارة والاستثمار.

٣٨ - وبدأت الوحدة الخاصة في عام ٢٠٠٤، من خلال مساهمة من حكومة اليابان، بتقديم الدعم لإقامة شبكة TECHNONET AFRICA، وهي شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الغرض منها استغلال الخبرات التي اكتسبتها على امتداد ٣٠ عاما شبكةٌ آسيوية مماثلة، وهي TECHNONET ASIA. وبحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كانت شبكة TECHNONET AFRICA قد حققت زخما ومهدت الدرب لإجراء جولة دراسية خصصت لكبار صناع السياسات الأفارقة، وهم ثلاثة وزراء ونائب وزير و ١١ عضوا من أعضاء هذه الشبكة. وكان الهدف من هذه الجولة الدراسية تمكين المشاركين الأفارقة فيها من الحصول من نظرائهم في ثلاثة بلدان آسيوية وهي تايلند وفييت نام وماليزيا على معلومات عن السياسات الشاملة والإطار المؤسسي والخطط المالية اللازمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣٩ - وأدت هذه التجربة إلى بدء الأعمال التحضيرية الجارية حاليا لإنشاء مؤسسات مالية جديدة أو تحسين الموجود منها للتقدم صوب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة بلدان أفريقية. ولتحقيق ذلك، وضعت خطط لكي تعقَد في عام ٢٠٠٦ حلقات عمل

وندوات متعاقبة ترمي إلى توعية صناع السياسات والمؤسسات المالية الدولية بضرورة تقليص الحواجز التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ودفعهم نحو التوصل إلى اتفاق في الآراء في هذا الشأن. وكخطوة أولى، قام كبار المسؤولين الحكوميين التايلنديين في حلقة عمل نظمتها شبكة TECHNONET AFRICA في الكاميرون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بتدريب نظرائهم من سبعة بلدان أفريقية وهي أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وغانا والكاميرون وموزامبيق ونيجيريا على كيفية إنشاء وإدارة مصارف مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٤٠ - وبموازاة هذه المبادرة، يجري التحضير في تايلند وماليزيا لبرامج تدريب أكثر عملية في مجال تحليل عمليات الائتمان وتمويل التنمية في أفريقيا، وتحظى هذه البرامج بدعم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحكومة اليابان. ومن المقرر ان يتم، عبر هذا البرنامج، تدريب ممثلين من مؤسسات معنية بتمويل التنمية من تسعة بلدان أفريقية من بينها ستة بلدان أعضاء في شبكة TECHNONET AFRICA، على دور المؤسسات المالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى مهارات تقييم عمليات الائتمان وتقدير قيمتها.

تيسير إقامة الصلات بين قطاعات الأعمال التجارية وآليات تبادل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب

٤١ - عقب الإنجازات التي تحققت في مجال تطوير المبادرة الجديدة للأرز لصالح أفريقيا (NERICA) ونشرها في السنوات المنصرمة، تواصل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم دعمها للمركز الأفريقي للأرز (رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا) لسد النقص في الإمدادات الغذائية في أفريقيا. والغرض من مرحلة الدعم الجديدة هو زيادة أنواع البذور وتوسيع نطاق توزيعها لتشمل السهول في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها.

٤٢ - وفي إطار المبادرة الأفريقية للأرز التي أطلقت في عام ٢٠٠٢، تقوم الوحدة الخاصة بدعم إنتاج البذور ورصد وتقييم كيفية توزيع أنواع البذور المحددة في إطار مبادرة NERICA في مجموعة مختارة من بلدان غرب أفريقيا. وستستخدم عملية الرصد والتقييم الدورية ليس لتقييم معدل توزيع أنواع البذور الجديدة فحسب بل أيضا لتقييم مدى الأثر الذي تتركه مبادرة NERICA على سبل رزق المزارعين. وتبين من الأدلة المتوفرة في بلد مثل غينيا أن تطبيق هذه التكنولوجيا ساهم في تحسين وضع المزارعين الغذائي وزيادة ما يكسبونه من دخل وفي التمكين للنساء اللواتي يشكلن النسبة الكبرى من مزارعي الأرز. وسيزود صناع السياسات في غرب أفريقيا والجهات المانحة بنتائج تقييمات الآثار بغية تحديد الاتجاهات التي ينبغي أن تسلكها السياسات في المستقبل.

٤٣ - وتلقى هذه المبادرات دعم المنظمات الشريكة في رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا في أنحاء أخرى من العالم، إلى جانب دعم العديد من الجهات المانحة. وتشكل اليابان أحد أكثر البلدان دعما من حيث ما تقدمه من مساهمات مالية عن طريق الوحدة الخاصة والدعم الفني الذي تقدمه إلى الرابطة المذكورة.

٤٤ - وقدمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بلدان الجنوب دعمها لنقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، ساعية بذلك إلى تلبية احتياجات مزارعي الأسماك الفقراء في أفريقيا عبر شراكة أقامتها مع مركز الأسماك العالمي في ماليزيا الذي طور تكنولوجيا فاعلة لاستزراع أنواع معينة من الأسماك الاستوائية المختارة. وفي إطار برنامج بدأ في عام ٢٠٠٣ مولته حكومة اليابان، تنفذ تجارب حاليا على تكنولوجيا التحسين الجيني فيما يتصل بتربية سمك البلطي في غانا وكوت ديفوار ومصر وملاوي باختيار أفضل أنواع السمك. وأظهرت النتائج الأولية المتعلقة بسمك البلطي أن هذه التكنولوجيا تساعد على إنتاج هذه الأسماك بطريقة أسرع وكميات أكبر ومحتويات غذائية أوفر وأنها تعود بمكاسب أعلى على مزارعي الأسماك. وأفضى هذا البرنامج، علاوة على تحسينه أنواع الأسماك، إلى إصدار كتيب تدريبي عملي يستعان به كمرجع ييسر نشر تكنولوجيا التحسين الجيني فيما يتصل بتربية سمك البلطي على نطاق واسع في أفريقيا.

٤٥ - ويفيد عدد من برامج إنتاج الأغذية والصناعات الزراعية إفادة كبيرة من التبادل التكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب، وتساهم هذه البرامج في تخفيف حدة الفقر. ورغبة من الوحدة الخاصة في تحسين قدرتها على تخفيف حدة الفقر، فإنها قامت بمشاركة من حكومة اليابان والمنظمات غير الحكومية في إندونيسيا والفلبين والهند بدعم التجارب في مجال الزراعة المستدامة عبر مبادرات الزراعة العضوية. وقام باحثان أفريقيان ومرشدون زراعيون بإطلاع ثلاثة بلدان آسيوية (إندونيسيا والفلبين والهند) على تكنولوجيا الزراعة العضوية التي ترمي إلى التخفيف من رداءة التربة ومن مشاكل تآكلها.

٤٦ - وتوصلت الوحدة الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك التي يقع مكتبها في المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج الإنمائي، إلى أن صناعة الفاكهة المجففة في أفغانستان تشكل أحد المجالات الرئيسية المحتمل أن تساهم في زيادة الصادرات الأفغانية وفي إدرار الدخل لصغار المنتجين والباعة. وبينما كان خبراء ماليزيون يتعاونون مع المكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي في أفغانستان على إعادة تأهيل هذه الصناعة، مولت الوحدة

الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب تكاليف اجتماع عن الاستثمارات عقد في ماليزيا في آذار/مارس ٢٠٠٦.

٤٧ - ونظرا إلى تزايد توافر التكنولوجيا غير المكلفة أمام الفقراء في بلدان الجنوب، فإن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصدد إقامة منبر عالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا في هذه البلدان لتيسير نقل التكنولوجيا باستمرار من بلد إلى آخر في الجنوب. وحُدد الشركاء في هذه المبادرة، وعقدت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ في شانغهاي ندوةٌ لوضع استراتيجية لتدشين ذلك البرنامج.

٤٨ - وبفعل الإدراك المتزايد عالميا أن الإبداع يشكل مصدرا من مصادر الثروة وخلق الوظائف وعاملا مهما من عوامل تخفيف حدة الفقر ووسيلة لتنويع صادرات بلدان الجنوب، عقدت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع جمعية شانغهاي للصناعات الخلاقة، الندوة المتعلقة بالاقتصاد الخلاق الشامل في بلدان الجنوب وذلك في شانغهاي، الصين، يومي ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكانت مسألة تشجيع ''الصناعات الخلاقة'' موضع نقاش ضم وكيل الأمين العام، والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، ورئيس مجموعة الـ ٧٧، وممثلين من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، و ٢٠ خبيرا من بلدان متنوعة شملت بلدانا مثل باكستان وجامايكا من الجنوب وكندا واليابان من الشمال. وتتراوح الصناعات ما بين التسجيلات الموسيقية والسينما والتلفزيون من ناحية وتصميم الأنسجة والأزياء والبرامجيات من ناحية أخرى.

٤٩ - وأعرب المشاركون في هذه الندوة عن مؤازرتهم للجهود التي تبذلها الوحدة الخاصة لتشجيع القطاعين العام والخاص على اتخاذ مبادرات لتنمية الاقتصادات الخلاقة في بلدان الجنوب، سيما في أفريقيا. كما وافقوا على الإعلان المرتقب في باهيا، البرازيل، في عام ٢٠٠٦ عن إنشاء المركز الدولي المعني بالاقتصاد الخلاق بغرض تحسين طريقة تقاسم المعارف المتعلقة بالحركة التجارية للمنتجات والخدمات الثقافية وغيرها من المسائل التي لا بد منها لحفز عملية التخفيف من حدة الفقر عبر الصناعات الخلاقة. إضافة إلى ذلك، رحب المشاركون في الندوة بما يبذل من جهود لإقامة معرض عالمي لصناعات الجنوب الخلاقة ترافقه معارض إقليمية، وبالإجراءات المشتركة التي يتخذها الأونكتاد والوحدة الخاصة لإطلاق شراكتهما المتعلقة بتقديم المساعدة الفنية لتعزيز الاقتصاد الخلاق في البلدان النامية.

٥٠ - وبغية المساعدة على تعزيز الصلات القائمة بين المؤسسات في أفريقيا والمؤسسات في آسيا، غطت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تكاليف مشاركة ١٨ امرأة

أفريقية من المشتغلات بالأعمال الحرة في الاجتماع والمؤتمر الدوليين للمشتغلات بالأعمال الحرة وفي معرض الهند التجاري الدولي الذي نُظم في نيودلهي، الهند، في الفترة من ١٤ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأتيحت الفرصة لكل من المشاركات إقامة اتصالات محلية مع موردي المواد الخام و/أو أصحاب مصانع المعدات والآلات لتمكينهن من توسيع نطاق أعمالهن أو من تحسين منتجاتهن كما ونوعا. إضافة إلى ذلك، نجحت المشاركات في الحصول على هذه السلع من الهند بأسعار أقل بكثير مما يدفعه الآخرون. وأدى التقييم الذي أجرته الوحدة الخاصة للمعرض التجاري الدولي الذي ينظم سنويا في كمبالا، أوغندا، إلى التأكيد على ضرورة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة تدفق التكنولوجيا الإنتاجية من صانعي التكنولوجيا المتوسطي الدخل إلى البلدان الأقل نموا حيث تشتد إليها الحاجة ولكنها نادرة.

تشجيع إقامة الشبكات فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان رابطة الدول المستقلة

٥١ - نظمت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حلقة عمل للتخطيط لإقامة شبكة TECHNONET LATIN AMERICA شارك فيها ممثلون من مؤسسات من القطاعين العام والخاص تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عشرة بلدان. وهذه هي الخطوة الأولى صوب إقامة هذه الشبكة التي ستُربط أيضا بشبكتي TECHNONET ASIA و TECHNONET AFRICA. والهدف النهائي هو إقامة TECHNONET عالمية تدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الجنوب وتنميتها.

٥٢ - وبدأت ترد المساعدات الأولية لوضع خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الدول العربية وذلك بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية. وشُكل المجلس العربي للمياه للتعجيل بعملية التخطيط في المنطقة وتشجيع عملية الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وبلغ عدد البلدان التي صاغت خطة عمل وطنية بشأن الإدارة المتكاملة موارد المياه نحو سبعة بلدان ويتوقع أن ينتهي أحد عشر بلدا من وضع خطط عمل مثيلة.

٥٣ - والعمل جار على قدم وساق لتنظيم الأنشطة التي تنفذ في إطار هذا البرنامج وذلك عبر إرساء شراكة عامة بين القطاعين العام والخاص يمولها القطاع العام ولكنها تعمل بنظام السوق، وذلك كآلية مؤسسية تشجع على إقامة صلات بين قطاعات الأعمال وجهات نقل التكنولوجيا.

جيم – المنبر ٣: تشجيع بلدان الجنوب على تبادل المعارف والحلول الإنمائية

إنشاء مركز عالمي لإقامة الشبكات مع مراكز التفوق الجنوبية وفيما بينها (إقامة صلات مؤسسية لتقاسم المعارف وتبادلها)

٥٤ – إن الجهودَ المبذولةَ لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تولد في الوقت نفسه الحاجة إلى زيادة المهارات والقدرة في الجنوب في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها. وتحقيقا لهذه الغاية، تعاونت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز القدرة الإحصائية لدى البلدان النامية في آسيا لكي تصبح قادرة على تحسين التقارير التي تقدمها عما حققته من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عبر مبادرة الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١). وعقدت حلقة العمل دون الإقليمية الأولى، من بين ثلاث حلقات عمل مماثلة، في سري لانكا خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٥٥ – ولمواصلة بحث مسألة أفضل الطرق التي يمكن بها للجنوب أن يواجه التغيرات التي تطرأ على علاقاته مع الاقتصاد العالمي وتعقد هذه العلاقات، شاركت الوحدة الخاصة مع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، في رعاية ندوة عقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٥ وتناولت التنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي. وجمعت هذه الندوة جنبا إلى جنب وزراء وجهات معنية بالتنمية من ثلاثة بلدان لتبادل التجارب والخبرات في مجالات معينة من مثل التمويل الصغير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا الأحيائية والمسائل الجنسانية.

نظام قائمة موحدة لخبراء وخبرات الجنوب

٥٦ – ورغبة في استثمار تطور الجنوب المتزايد من حيث درايته الفنية وبروز مراكز التفوق فيه وما يفضي إليه ذلك من منتجات، غيرت الوحدة الخاصة تصميم نظام (Web of Information for Development (WIDE))، (المعلومات اللازمة لتحقيق التنمية) على شبكة الإنترنت، وذلك بغية تزويد مختلف الشركاء بخدمات أكثر كما وأفضل نوعا. وأدرجت فيه نظاما من القوائم الجديدة التي تتضمن أسماء خبراء، أُعلن رسميا لكي يكون في المقام الأول تحت تصرف أعضاء منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يلبي الحاجة إلى خبراء في طائفة واسعة من المجالات. وتعد حاليا خططٌ لتوسيع نطاق هذا النظام بحيث يشمل الجنوب.

٥٧ - وفي العام الماضي بشكل خاص، ارتفع عدد القوائم الواردة في نظام WIDE وزاد استخدام كيانات الأمم المتحدة له كما ارتفع عدد الخبراء الذين أضيفت اسماؤهم إلى هذه القوائم. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أضيف إلى هذا النظام ١١ جدولا تتولى شؤونَها كيانات مختلفة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للأمم المتحدة، وثمة أربع قوائم قيد الإعداد. ويتضمن النظام معلومات عن ٣٣٩ ١ خبيرا تم التأكد من ملفاتهم الشخصية، و٨٩٢ ٧ خبيرا لم ينسحب عليهم هذا الأمر بعد. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم في المركز الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي في كولومبو، سري لانكا، تدريب ١٦ شخصا على كيفية استخدام نظام القوائم WIDE ، في حين أنه من المقرر أن يدرَّب عليه ٢٤ شخصا آخرين في المركز الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي في بانكوك.

٥٨ - وتمكنت الوحدة الخاصة، عبر تزويدها مرفق الموارد دون الإقليمي - الدول العربية بنظام WIDE، من توفير التدريب على قوائم ذلك النظام في أربعة مكاتب قطرية تابعة للبرنامج الإنمائي في الدول العربية، وهي مكاتب تونس وجيبوتي ومصر والمملكة العربية السعودية. وتمكن مرفق الموارد دون الإقليمي - الدول العربية، بفضل نظام WIDE، من الرد في عام ٢٠٠٥ على أكثر من ١٧٠ طلبا التُمس فيها الحصول على أسماء خبراء. وأيضا في عام ٢٠٠٥، رد المركز الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي في براتسلافا على ١٠٤ طلبات التُمست فيها أسماء خبراء، والمركز الإقليمي في جوهانسبرغ على ٣٠ طلبا، والمركز الإقليمي في بانكوك على ٢٣٠ طلبا. وإن تنامي استخدام هذا النظام لهو دليل على الاعتماد المتزايد على خبرات الجنوب في مبادرات التنمية.

نظام تفاعلي لاستحداث أفضل الممارسات والحلول الإنمائية الناجحة ونشرها

٥٩ - نظرا إلى أن عددا متزايدا من البلدان في جميع أرجاء الجنوب يحقق نجاحا في تطبيق استراتيجيات إنمائية مختلفة، فقد غدت ثمة ضرورة لتبادل هذه المعلومات بين بلدان الجنوب. ولتعزيز وتشجيع تبادلها، أصدرت الوحدة الخاصة المجلدين ١٠ و ١١ من سلسلة تبادل الخبرات المبتكرة، التي تُرسل إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٤ جهة متلقية في جميع بلدان الجنوب. ويتناول المجلد ١٠ إعداد مستحضرات صيدلية من النباتات الطبية، وتقدم ١٧ دراسة لحالات شهدتها بلدان الجنوب. بينما يركز المجلد ١١ على توفير مياه الشرب المأمونة، مُبرِزا ٢١ مثالا على ذلك من بلدان العالم النامي.

٦٠ - وإضافة إلى ذلك، تجري الاستعدادات مع مؤسسة شريكة في كوستاريكا لإصدار سلسلة الحلول الإنمائية لبلدان الجنوب. ويركز المجلد الأول منها على تجربة كوستاريكا الناجحة في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

٦١ - وبالنظر إلى ما تقدم، فإن الخطوة التالية في إطار هذا المنبر هي إقامة مدخل عالمي للتنمية في بلدان الجنوب يكون بمثابة مورد على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات مستفيضة عن الحلول الإنمائية اللازمة لبلدان الجنوب. والهدف الأسمى الذي تصبو إليه الوحدة الخاصة هو تيسير الصفقات المبرمة بين بلدان الجنوب وسبل نقل المعرفة بينها وتكييف الحلول الإنمائية اللازمة لبلدان الجنوب. وتهدف الوحدة الخاصة إلى وضع آليات يتسنى من خلالها استحداث هذه الحلول ونشرها، وسيتم الإعراب عن الاهتمام بتلقيها، وستُنقل فعليا فيما بين جميع الشركاء المهتمين، بما في ذلك من خلال الترتيبات الثلاثية.

دال - الأولويات الأخرى المستجدة: التصدي لمخاطر الكوارث والتعافي من آثارها

٦٢ - حينما تقع الكوارث، فإن وقعها يكون أقوى على مستوى المجتمعات المحلية، حيث يتحمل أفقر الناس أشد آثارها، وعادة ما تقوِّض الكوارث سنوات من المكتسبات الإنمائية في فترة وجيزة. وفي هذا الصدد، فإن الكوارث، الاصطناعية منها والطبيعية، تشكل خطراً هائلا على فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التصدي لكارثة أمواج تسونامي في آسيا

٦٣ - ردا على التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس التنفيذي في معرض مناقشة مشروع إطار التعاون الثالث، شجعت الوحدة الخاصة المبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب والرامية إلى تجنب حدوث الكوارث الطبيعية والتعافي من آثارها. وفي أعقاب كارثة أمواج تسونامي في آسيا التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وفرت الوحدة الخاصة للبلدان النامية سبل الاستفادة من صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي تتولى إدارته. وفعلت ذلك لتيسير المساهمات من البلدان المانحة الجنوبية من أجل إصلاح وإعمار البلدان المتضررة في المنطقة. وقد تلقى الصندوق ٣,٥١ مليون دولار من المساهمات لهذا الغرض. وخصصت الوحدة الخاصة ٣,٤٩٨ مليون دولار للبرامج التي ستُنفذها إندونيسيا وتايلندا وسري لانكا وملديف والهند قبل انتهاء عام ٢٠٠٦.

٦٤ - ومن خلال مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب، تقوم الوحدة الخاصة، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بنقل ذلك التمويل عن طريق المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني المحلية من أجل تشجيع إعادة تهيئة سبل الرزق، خاصة في صفوف النساء في المناطق المتضررة. ويُستخدم التمويل أيضا لإعادة بناء البنية التحتية في المجتمعات المحلية، مثل المدارس والأماكن العمومية. ويشارك عدد كبير من

الشركاء في اختيار المقترحات ورصد الأنشطة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان صندوق المنح المشترك بين بلدان الجنوب يساهم في ٧٢ منحة مختلفة يستفيد منها ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص في جميع أرجاء المنطقة المتضررة لتحسين ظروف عيشهم.

٦٥ - ومن بين الأمثلة على الدعم الذي يُقدم عن طريق هذا الصندوق المشروع الرامي إلى إعادة تهيئة وتوجيه سبل رزق النساء في قرية سِنتِلفيدي في جنوب الهند. فقد كانت هذه القرية، التي دمرتها أمواج تسونامي، من بين المناطق المستفيدة من عدد من المبادرات الإيكولوجية التي اضطلع بها معهد المحيطات الدولي. وتتمثل المهمة الأولى للمشروع الحالي، الذي تدعمه الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في استعادة سبل رزق النساء عن طريق إعادة بناء أفران التجفيف التي تُستخدم في إنتاج الجير انطلاقا من القواقع وتوفر في الوقت ذاته فرصة لإعادة التدرُّب على مزاولة مهن بديلة. وبحلول نهاية المشروع، من المنتظر أن تواصل النساء ممارسة مهنهن القديمة والجديدة دون مساعدة خارجية. وسيتم أيضا إصلاح مركز الأطفال وستتعزز الأنشطة التعليمية والترفيهية والثقافية للأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية من جراء كارثة أمواج تسونامي. ويشمل التقدم المحرز حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إعادة بناء أفران تجفيف الجير المدمَّرة، وتشجيع مهن بديلة مثل الخياطة وتجهيز الأغذية، وتقديم القروض الصغيرة، وبناء مركز إنتاج ومركز للأطفال، وإنشاء مركز حاسوبي. ويهدف المشروع عموما إلى تحقيق الاستمرارية الطويلة الأجل للمنافع التي تجنيها من هذه المبادرة هذه الفئة المحرومة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٦ - ومن خلال الرعاية التي توفرها الوحدة الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك ومكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أُطلقت مبادرةٌ ساعد في إطارها مستشارون من القطاع الخاص من المركز الإقليمي التابع للبرنامج الإنمائي في بانكوك إلى جانب المكتبين القطريين للبرنامج الإنمائي في إندونيسيا وسري لانكا على صياغة عدد من الاتفاقات مع شركات من القطاع الخاص من ضمنها Coca-Cola و DHL و Mitsui-Sumitomo Insurance و Nike و Schlumberger و Stantec و Suntel. وتتراوح هذه الاتفاقات في نطاقها بين توفير مساهمات نقدية لجهود الإصلاح والتعمير ذات الصلة بالدمار الذي أحدثته أمواج تسونامي وغير ذات الصلة به والرامية إلى توفير سلع وخدمات عينية مثل المواد والمعدات والخبرة التقنية والموظفين المنتدبين. وتضم مبادرات ومشاريع الشراكة البنية التحتية (مثل الماء والمرافق الصحية)، وإجراء استقصاءات عن أحوال المجتمعات المحلية، وتقارير التقييم ومراجعة الحسابات، وبناء القدرات من أجل سبل كسب الرزق، والتدريب على التصدي لأخطار الكوارث.

٦٧ - كما يساعد مستشارو القطاع الخاص المذكورون المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في البلدان المتضررة من أمواج تسونامي من أجل وضع برامج للقطاع الخاص سعياً إلى تأمين القدرة والاستدامة إلى ما بعد الفترة الأولية من حالات الطوارئ. واستضاف المركز الإقليمي للبرنامج الإنمائي في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حلقة عمل بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإيضاح الاستراتيجيات والموارد اللازمة لضمان استمرارية هذه الترتيبات.

٦٨ - وفي أعقاب حلقة العمل، أقام المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة من جهات التنسيق التابعة للقطاع الخاص لتبادل التجارب في مجال البرمجة بالاشتراك مع القطاع الخاص. غير أنه يلزم وضع اتفاق رسمي وخطة للتنفيذ من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج القطاع الخاص في جميع المكاتب (مكتب السياسات الإنمائية، ومكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ).

٦٩ - وإضافة إلى ذلك، أوفدت الوحدة الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك حوالي ٢٢ استشاريا إلى المواقع التي أصابتها الكارثة في إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف كجزء كامل من فريق التصدي لها. وقد صمم هؤلاء الاستشاريون، الذين استخدموا أموالا جمعت بفضل عملية النداء العاجل، مشاريع لإصلاح الملاجئ واستعادة سبل الرزق وتقييم الأثر البيئي وتعزيز قدرة المجتمع المدني على التصدي لكارثة أمواج تسونامي ومساعدة البلدان على إقامة نظم أقوى للتخفيف من آثار الكوارث أو لاحتواء مخاطرها.

٧٠ - وجُمِّع لإندونيسيا كتيب من خمس وستين صفحة عنوانه التصميم للبناء الجيد والتشييد. وقد أُعد لاستخدامه في تدريب مراقبي البناء لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذين يعملون في آتشه ونياس، وكذلك لتزويد المجتمعات المحلية بمورد يساعدها على تقييم هياكل البناء التي تُشيد في أوساطها.

٧١ - وفي سري لانكا، ساعدت موارد الوحدة المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك الحكومة على إنشاء مركز التصدي للكوارث الذي يضم ممثلي القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني ويستمد قوته من التجارب المكتسبة في الهند وبلدان أخرى في المنطقة في مجال التصميم.

٧٢ - وفي ملديف، ساعد فريق مؤلف من تسعة استشاريين أوفدتهم الوحدة الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك إلى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي على إنجاز

دراسات لإحصاء الأضرار في ٤٥ جزيرة وإصلاح ١ ٠١٥ مترلا من عدد مستهدف مجموعه ٢ ٨٠٥ منازل. ومن بين المنازل التي يجري إصلاحها، أُنجزت نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من أعمال إصلاح ٧٩٦ مترلا، وهي عملية يتولاها الأهالي بأنفسهم. وعلاوة على ذلك، يسّرت الوحدة الإقليمية المشتركة انعقاد حلقة عمل بشأن وضع إطار عمل مشترك للتعافي والإعمار بالتعاون مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سري لانكا ومصرف التنمية الآسيوي.

التصدي للكوارث

٧٣ - أوصى اجتماع استشاري جمع بين الوحدة الخاصة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على هامش الدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عقدت عام ٢٠٠٥، بالعمل المشترك في أثناء التصدي لمخاطر الكوارث. وبناء عليه، تعمل الوحدة الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع مجموعة من البلدان (إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين وملديف) من أجل إنشاء قاعدة بيانات ستساعد على تبيان قدراتها ومواردها واحتياجاتها. والغاية من ذلك تعزيز سبل التعاون بينها قبل وقوع أي كارثة وفي أثناءها وبعدها. ويجري التشاور مع جمهورية إيران الإسلامية وفيجي والهند لإدماجها في هذا المشروع الذي تموله حكومة ألمانيا عن طريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٧٤ - وأنشأت الوحدة الإقليمية المشتركة بين بلدان الجنوب - بانكوك المرفق العالمي للتصدي لمخاطر الكوارث على الصعيد المجتمعي. وسيدعم المرفق أول الأمر المبادرات الإقليمية والوطنية وسيتحوّل تدريجيا إلى العمل على الصعيد العالمي. والهدف الذي تتوخاه الوحدة الإقليمية المشتركة من هذا المرفق هو المساعدة على تدعيم منعة المجتمعات المحلية إزاء آثار الكوارث، بالتعاون مع الحكومة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيتحقق ذلك من خلال تدريب المجتمعات المحلية واستحداث مناهج دراسية ميسَّرة، وتوثيق تجارب مختلف البلدان وتبادلها، وتقديم منح محدودة للوحدات الحكومية من أجل تعزيز ما تقوم به من أعمال على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمجتمعي بهدف التصدي لمخاطر الكوارث.

٧٥ - ونظم خبراء من الفلبين، تحت رعاية المرفق العالمي للتصدي لمخاطر الكوارث، دورتين تدريبيتين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لصالح ٢٧ مسؤولا من حكومة سري لانكا و ٢٧ ممثلا من القطاع الخاص بشأن كيفية تدعيم أدوارهم وتعزيز شراكتهم في أثناء الاستعداد لمواجهة الكوارث. ويدعم الصندوق حاليا في ملديف برنامجا

لبناء القدرات على وضع الخطط الخاصة بالاستعداد لمواجهة الكوارث. كما أنه يمول أنشطة لبناء القدرات في جزيرة مِندولو بالفلبين في مجال تحديد الأخطار وتوعية الجماهير، نظرا إلى أن هذه الجزيرة مُعرضة لمخاطر أمواج تسونامي.

٧٦ - ومن المقرر أن يتولى المرفق العالمي للتصدي لمخاطر الكوارث نشر منهاج دراسي بعنوان ''إدراج التصدي لمخاطر الكوارث في أعمال الحكم المحلي''، أعدّه فريق عامل مؤلف من منظمات حكومية وغير حكومية مختلفة في الفلبين كي يُستخدم على المستوى المحلي كمنتوج معرفي.

٧٧ - ويجري إعداد مناهج دراسية لتدريب المسؤولين الحكوميين في مجالي الإدارة والتصدي لمخاطر الكوارث، بالاشتراك مع المركز الآسيوي للتأهب لمواجهة الكوارث.

٧٨ - وأدت الشراكة القائمة مع ProVention، وهو اتحاد يضم، ضمن ما يضمه، منظمات مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي، إلى تنظيم شبكة معنية بأنشطة البحوث والتدريب والتعليم فيما يتعلق بالحد من الكوارث، باستعمال نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٩ - وقُدمت منح محدودة بلغت ٠٠٠ ٨٥ دولار وخُصصت لإندونيسيا والفلبين وملديف لتعزيز أنشطتها في مجال التأهب لمواجه الكوارث والتصدي لها من خلال التدريب والتوثيق والنشر.

رابعا - الموارد

٨٠ - يبلغ إجمالي الموارد العادية (الأساسية) المخصصة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ٣,٥ مليون دولار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفائض من السنين السابقة، يصبح إجمالي الموارد المتوافرة للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، ١٤,٥٨٦ مليون دولار. وقد تم إنفاق ٤,٦٩٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٥، ويتفق هذا مع الرقم المستهدف الذي يبلغ حوالي ثلث المخصصات لفترة الثلاث سنوات التي يشملها إطار التعاون الثالث. وقد تمت برمجة الموارد المتبقية بشكل كامل من أجل التنفيذ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٨١ - وتشمل الموارد (غير الأساسية) المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥ مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار مقدم من الصين عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تعهدت نيجيريا خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات بالمساهمة بمليون دولار للصندوق لعام ٢٠٠٦. وتبرعت اليابان بمبلغ ٥٨٥ ١٦٨ ١ دولارا في إطار اقتسام تكاليف البرامج في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، منها مبلغ ٤٣٤ ٣٨٥ دولارا

كتمويل جديد، بينما تم تخصيص الرصيد خلال السنوات السابقة. وبلغت مساهمات الدول النامية ٤٤٥ ٥١٠ ٣ دولارا عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم البلدان المتضررة بأمواج تسونامي. وترد قائمة المساهمات في جهود التعافي والإعمار لصالح دول الجنوب في الجدول التالي:

المساهمات المقدمة من الدول النامية إلى البلدان المتضررة بأمواج تسونامي عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (بالدولارات)

الدول المانحة	٢٠٠٥
الجزائر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
بنن	١٨٤ ٥٦٣
البرازيل	٢١٤ ٩٧٨
الصين	١ ٠٠٠ ٠٠٠
جزر القمر	٢٥ ٦١٠
مصر	٢ ٣٣٣
جامايكا	٣ ٢٠٠
ساموا	٣٨ ٣١٤
ترينيداد وتوباغو	٣٠ ٨٨٣
توفالو	١٠ ٠٠٠
فنزويلا (موظفو البرامج القطرية)	٥٦٤
المجموع	**٣ ٥١٠ ٤٤٥**

٨٢ - وقد عُهد إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ إدارة مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع. وكان رئيس جمهورية البرازيل، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، قد اقترح إنشاء المرفق خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقدم الرئيس لولا أول مساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار، مما ساعد بعد ذلك على جمع ١,٥ مليون دولار في صورة مساهمات أخرى، مقدمة أساسا من القطاع الخاص في البرازيل. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم كل من الدولتين الأخريين من مجموعة البلدان الثلاثة، وهما الهند وجنوب أفريقيا، بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

٨٣ - وقدمت البرازيل خلال عام ٢٠٠٥ المساهمة المتفق عليها، وهي مليون دولار، ورفعت مساهمات إضافية من القطاع الخاص الرصيد إلى مبلغ إجماليه ٠٥٦ ٨٢٣ ٢ دولارا.

وقد قام مرفق مجموعة البلدان الثلاثة بإنفاق مبلغ ١٣٦ ١٤٦ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وتم إعداد مشروع جديد في هايتي، ويجري حاليا التصديق عليه. وقدمت جنوب أفريقيا مساهمتها لعام ٢٠٠٦ التي تبلغ مليون دولار، وذلك في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتدرس الوحدة الخاصة استراتيجيات جديدة للإسراع بإعداد وتنفيذ مشاريع سيقترحها مجلس إدارة مجموعة البلدان الثلاثة.

٨٤ - ويرتكز عمل إدارة مرفق مجموعة البلدان الثلاثة على خبرة الوحدة الخاصة السابقة في إدارتها لصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني باسم مجموعة الـ ٧٧. وقد أقر صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني خلال السنة الماضية ١١ مشروعا إضافيا ستتلقى دعما ماليا مقداره ٣٠٠ ٣١٥ دولار؛ وذلك بالإضافة إلى ٦٠ مشروعا يجري تنفيذها برعاية ذلك الصندوق.

موجز للموارد التي تديرها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (بآلاف الدولارات)

نوع الموارد	٢٠٠٥-٢٠٠٧
الموارد الأساسية	١٤ ٥٨٦
صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	١ ٧٠٠
اقتسام التكلفة - اليابان	١ ٧٦٨
مساهمات الدول النامية في جهود التعافي والإعمار فيما بعد أمواج تسونامي	٣ ٥١٠
مرفق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع	٢ ٨٢٣
صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني	٣١٥
المجموع	**٢٤ ٧٠٢**

خامسا - خاتمة

٨٥ - بالرغم من الطبيعة الطموحة لإطار التعاون الثالث المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، نجحت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة الثمانية عشر شهرا الماضية في إعداد أساس متين لتنفيذ الإطار. وقد ركزت جهود الوحدة الخاصة خلال تلك المرحلة الأولى من التنفيذ على بناء وتعزيز شراكات ذات قاعدة عريضة. وغالبا ما تم إنجاز المجموعة المتنوعة الكبيرة من المشاريع والأنشطة التي اضطُلع بها منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على النحو المبين بالتفصيل في التقرير الحالي، في نطاق شراكات واسعة وترتيبات تعاونية. وقد جذبت ترتيبات الشراكة مع طائفة من المنظمات،

منها المنظمة الدولية للهجرة، والأونكتاد، واليونسكو، والبنك الدولي، مدخلات وتمويلا وغير ذلك من الموارد التي أدت إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية للوحدة الخاصة بأقصى قدر من الكفاءة، مما حقق فائدة عظيمة.

٨٦ - ويبرز التقرير الحالي بشكل خاص جهود الوحدة الخاصة التي تستهدف التواصل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، الآخذين في الازدهار في كافة أرجاء بلدان الجنوب، وإشراكهما في أنشطتها. وقد سعت من خلال هذه العلاقات إلى تشجيع تقديم أفكار مبتكرة عن كيفية توسيع وتعزيز مشاركة بلدان الجنوب في التنمية. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك التركيز في النهج المبتكر المتبع في إنشاء شبكة من مراكز التنسيق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وترتيبات الشراكة الواسعة المطبقة على إنشاء المؤسسة العلمية والمؤسسة العلمية من مهاجري الشتات، ونظام القوائم وغير ذلك من شتى المبادرات المبينة في هذا التقرير لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٧ - وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة الخاصة تدرك جيدا الفرق بين المبادرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ففي الوقت الذي تقوم فيه بالإعداد لنتائج بعيدة المدى في شكل برامج مثل الأصول العالمية والتبادل التكنولوجي والمؤسسة العلمية العالمية، فقد استجابت أيضا لاحتياجات البلدان القصيرة الأجل، مثل احتياجات ضحايا أمواج تسونامي في آسيا عن طريق تقديم منح واستراتيجيات تهدف إلى إدماج المجتمعات في الاقتصاد العالمي خلال فترة قصيرة.

٨٨ - وثمة نقطة أخيرة ينبغي الإشارة إليها هي مشاركة الوحدة الخاصة في تشجيع حلول تمويل مبتكرة لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تبين ذلك في ازدياد المساهمات في الصندوق الاستئماني المشترك فيما بين بلدان الجنوب خلال السنة الماضية، فضلا عن خدمات الإدارة التي عرضتها الوحدة الخاصة لإدارة صناديق استئمانية أنشأتها كيانات أخرى، مثل مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع. وتنبني تلك الخبرة على عمل الوحدة الخاصة الطويل الأمد في إدارة صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني التابع لمجموعة الـ ٧٧.